"درست وزارة الخارجية والمغتربين السورية، وبتمعن، التقرير الذي أعدته منظمة بينيتك الأميركية لتقدير أعداد الضحايا في سورية، وهي ترى أن استئجار مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، شركة خاصة وإعطائها مهام سياسية من الباطن، وتقديم نتائج عمل تلك الشركة إلى العالم على أنها نتائج صادرة عن جهة أممية مستقلة، مسألة تُشكل سابقة خطيرة، ومقلقة، خصوصاً وأن مسألة خصخصة عمل الأمم المتحدة خضعت للكثير من النقاشات السابقة في الأمم المتحدة، ولم تقبل بها الكثير من الدول، وفي ظل عدم وجود توافق عليها، ولا قرارات أممية باعتماد هذه المنهجية، فإن لجوء المفوضة إلى هذا الطريق أمر مقلق للغاية.

وزاد من القلق عدم تقديم مكتب المفوضة أية مبررات لاستئجار هذه المنظمة بالذات، وهي منظمة ذات تاريخ غير مضيء، وتنتمي إلى دولة متورطة بشكل مباشر في الأزمة في سورية. إن اختباء المنظمة وراء غطاء "تحليل الأرقام"، لا ينفي الصفة السياسية للتقرير الذي أعدته والرقم الصادر عنها، خصوصاً وأن المفوضية استخدمت هذا الرقم لإعطاء تقييم سياسي وتوجيه التهم غير الصحيحة جزافاً.

كما أن مكتب المفوضة لم يسع إلى طلب أي تعاون أو معلومات من الدولة المعنية، سورية، طيلة فترة إعداد التقرير التي لفها تكتم مريب. وفي الإجراءات لم يقم مكتب المفوضة بإيداع الدولة المعنية، نسخة من التقرير، كما جرت العادة في أي تقرير تُعده أية جهة في الأمم المتحدة بشأن أية دولة، ولاسيما فيما يخص عمل مكتب المفوضة في التعاون من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، الذي يُنظمه القرار رقم ١٤١/٤٨.

وفي كل الأحوال، إن لم يكن المكتب قادراً على إعداد هذه الأرقام بالتعاون مع الدولة المعنية، رغم كل الكوادر والأموال الموضوعة تحت تصرفه، فكان من الأجدى له عدم إصدار أي رقم نهائياً، والالتزام بما أعلنه المكتب أكثر من مرة بعدم إمكانية تقديمه لرقم صحيح.

هناك أسئلة أُخرى تُثار حول مصادر المعلومات التي تم استخدامها، فمن هي الجهات التي ادعت توثيق الأرقام، وكيف يمكن التحقق من صحة الأرقام والأسماء التي قدمتها. لا يغيب عن المفوضية أن أية معلومات تقدم إليها يجب أن لا تكون ذات أهداف سياسية، وأن تكون صحيحة وموثقة. وأن تكون الجهة التي تقدم المعلومات هي الأشخاص المعنيين، لا منظمات أُنشأت لأهداف شخصية وسياسية على جثث السوريين، وفبركت وزوّرت معلومات وضخمت أخرى لتوفير وقود للحملة ضد سورية. في هذه الأزمة وحدها، كم من حالة قدمتها "منظمات غير حكومية" مجهولة التمويل والأهداف والأعضاء، إلى مكتب المفوضة على أنها حالات لأشخاص قُتلوا أو فُقدوا بشكل قسري مع تفاصيل كثيرة عن "مكان الاختفاء، والجهة التي قامت بالاعتقال،..."، ليظهروا على الفضائيات بعدها بأيام قليلة أحياء يرزقون، وغيرها الكثير من الأمثلة التي اطلعت على تفاصيلها المفوضة في وقت مبكر من الأزمة.

وفي دليل إضافي على عدم صحة ما قدمه التقرير من تقييمات، ادعت منظمة بينيتك الأميركية، أن الحكومة السورية قدمت للمفوضية ما مجموعه ٢٥٣٩ إسماً موقوفة بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٥، في حين أن مجموع الأرقام المرسلة من سورية إلى المفوضية بحلول شهر أيار ٢٠١٢، هي ٦١٤٣ إسماً موقوفة بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٥، في قوائم تتضمن بيانات كاملة عن الشخص المتوفى وما إذا كان مدنياً ، عسكرياً، شرطياً، طفلاً، أم إمرأة، بل وتم فصل الاستهدافات المباشرة لخبرات العلمية في قائمة مستقلة.

وتُذكّر الحكومة السورية أن تلك القوائم المفصلة والدقيقة والموثقة التي قدمتها، نُشرت في وقت كان فيه بعض مسؤولي الأمم المتحدة يعلنون أن عدد القتلى في سورية

جراء الأزمة، بلغ ١٠,٠٠٠ في ذلك الوقت، سعياً منهم للضغط وخلق واقع معين في هيئات أخرى، ولكنهم ساهموا واقعياً في تأجيج المشاعر ضد سورية، وساهموا في ما وصلت إليه سورية من استفحال للإرهاب المغطى بادعاءات حقوق الإنسان، دون أن يقدموا الأدلة على صحة الرقم، ورفضوا الاستعانة بالقوائم السورية، في جزء من المشكلة المزمنة مع بعض هياكل المفوضية السامية لحقوق الإنسان باتخاذ مواقف مسبقة من الأحداث في سورية، رغم التعاون الكامل من جانب سورية."